

إضاءة وضوء 15

Ameen Malaysheh

أمين ملايشة

January 27, 2026

المرأة، الحقوق، والتكامل الطبيعي: تحليل نقي

للمؤسسات النسوية العالمية والفروع العربية

المرأة هي النصف البشري، الأم، وهي الولادة للرجال، وهي أصل التكاثر والحاصلة للمعنى العاطفي الذي يعطي للحياة طعماً. بعض الأحيان لا ترى المرأة قوتها أو أن قوتها أو دورها لا يسجل في التاريخ، لكنها في الحقيقة القوة الخفية التي تدعم الرجل والمجتمع. هي ليست مجرد طرف تابع، بل محرك أساسى للأسرة والمجتمع، والقوة الخفية التي يقوم عليها توازن معظم الأمور.

على مر التاريخ، المرأة لم تكن على هامش التصنيف الرباني؛ فقد خلق الله ذكرًا وأنثى متشابهين في كثير من الصفات ومتباينين في أخرى، ومختلفين في بعض الخصائص التي تجعل علاقتهما تكامل وليس صراعاً. الرجل والمرأة يكملان بعضهما البعض، وكل منهما له دور طبيعي محدد.

القوامة والتكامل الأسري

القوامة كما وردت في بعض النصوص الدينية هي تحديد للعلاقة الأسرية داخل البيت، وتعتبر الأسرة لبنة أساسية في بناء المجتمع. الرجل قوام على المرأة بشرط أن يكون راشداً وقوياً، أي عادل قادرًا على تحمل المسؤولية. القوامة هنا ليست استبداداً أو تفوقاً، بل تنظيم طبيعي للأدوار داخل الأسرة.

خارج المنزل، في العلاقات الاجتماعية وال المجالات العامة، لا تُطبق نفس القوامة، بل كل شخص مسؤول عن أدواره وفق قدراته الطبيعية والفطرية، وقد نظمت النصوص الدينية هذا الأمر بشكل مريح وفطري للطرفين.

في العادة، وعند نشوء الرجل—أي تجاوزه للفطرة الطبيعية بشكل مضر أو إجرامي—يتم التعامل معه وفق القانون، بما قد يصل أحياناً إلى السجن أو عقوبات أخرى خارج نطاق الأسرة لحماية الأسرة والمجتمع.

أما المرأة، إذا ابتعدت عن فطرتها الطبيعية ونشرت، فإن الأمر الإلهي يوجه الرجل العادل الراشد لمحاولة تعديلها بالطرق المشروعة والأسلوب الحسن. يجب على المرأة أن تفهم هذا كخط دفاع عنها ونوع من الحصانة من أي تدخل خارجي، وأن تعرف أن هذا أفضل لها بكثير من تدخل الشرطة أو العقوبة القانونية.

أما إذا لم تقبل المرأة بهذه القوامة، فعليها أن تتحمل مسؤوليتها، ويتولى القانون أمرها كما يتولى أمر الرجل عند نشوذه. الهدف من القوامة هو حماية المرأة في معظم الأحيان من أي تدخل خارجي والحفاظ على التكامل الطبيعي، وليس العقوبة أو الانتقام.

فهم المرأة لهذا السياق ضروري؛ فإذا لم تقبل المرأة بقوامة الرجل العاقل في حال تبين أن الرجل على حق، تصبح مكشوفة للقوانين كالرجل تماماً، ويقوم القانون بمعاقبتها بدل محاولة الرجل الراشد إصلاحها. هذه ميزة للمرأة وليس ضدتها، للحفاظ على استقلاليتها وخصوصيتها من الاحتكاكات الخشنة، التي قد تؤدي لتأثير الأسرة بالكامل، ويدمر الاستقرار النفسي للأطفال والجيل القادم.

الاحترام والعدالة

النصوص الدينية، مثل قوله ﷺ: “رفقاً بالقارير”， و”خيركم خيركم لأهله”， و”استوصوا النساء خيراً”， تؤكد أن التعامل مع المرأة يجب أن يكون بالمحبة والعدل والرحمة، مع الحفاظ على دورها الطبيعي. القوامة ليست خشونة، بل مسؤولية متوازنة بين الحزم والرفق.

هنا يظهر الفرق بين العدالة والمساواة الشكلية. العدالة تعني أن يحصل كل طرف على ما يناسب قدراته وخصائصه الطبيعية، أما المساواة المطلقة فتعني فرض أن كل شيء يجب أن يكون متساوياً حرفيًا بين الرجل والمرأة، بغض النظر عن الفوارق الفسيولوجية والنفسية.

المساواة الشكلية أحياناً تخلق ظلماً مزدوجاً: الرجل يُجبر على أداء أدوار ليس عنده براعة طبيعية في أدائها، والمرأة تُجبر على أداء مهام تتجاوز قدراتها في أوقات معينة، مثل أثناء فترة الحيض.

مثلاً، ففي أوقات الحيض، بعض النساء يجدن صعوبة في أداء مهام تتطلب جهداً جسدياً وذهنياً عالياً أو تركيزاً مطولاً. هذا لا يعني عجزاً، إنما طبيعة خلق فسيولوجية تساعد المرأة على أداء أدوار أخرى ضخمة جداً أساسها إنجاب و التربية وصناعة الأجيال والرجال.

أما عند الرجال فقد اختار الله أن تبدأ رسالته الكثير من الرسل بعد سن الأربعين، عندما يكتمل النضج العقلي ويصبح التوازن الذهني أفضل.

الدراسات والأبحاث المعمقة في علم الأعصاب والهرمونات تشير إلى أن النضج العقلي الكامل للإنسان لا يتحقق بمجرد بلوغه سن الرشد الجسدي، بل يستمر تطور الدماغ حتى أوائل الأربعينيات عند الرجال، وحوالي فترة ما بعد انقطاع الطمث عند النساء. هذه المراحل لا تعكس ضعفاً أو قصوراً، بل تغيرات طبيعية مرتبطة بالنضج العصبي والهرموني، تؤثر على القدرة على التركيز واتخاذ القرارات المعقدة. لذلك، يصبح من المنطقي أن يؤخذ في الاعتبار القدرة الفسيولوجية والنفسية لكل شخص عند توزيع المسؤوليات أو تكليف المهام العقلية والجسدية، وهو ما يدعم فكرة العدالة

القائمة على الفطرة الطبيعية، بعيداً عن فرض المساواة الشكلية التي تتجاهل اختلافات النضج العقلي والجسدي بين الرجل والمرأة.

القوة الخفية للمرأة

المرأة على مر التاريخ كان لها أدوار مركبة، لكنها غالباً خلف الكواليس. دورها في التربية، الاستقرار العاطفي للأسرة، نقل المعرفة، وحفظ توازن المجتمع كان دائماً محورياً لكنه غير مرئي، ما أدى إلى اعتقاد البعض بأنها هامشية، بينما الحقيقة أنها العمود الفقري للمجتمع.

العصر الحديث والحركات النسوية

في العصر الحديث، تعرضت المرأة لاضطهاد في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، بينما الرجل واجه أنواعاً أخرى من الاضطهاد مثل ظروف الحروب والعمل الخطير.

ظهرت الحركات النسوية في الغرب –أحياناً سرية وأحياناً معلنة—لضمان حقوق المرأة الأساسية: التعليم، العمل، التصويت، وحماية الحقوق القانونية وغيرها من الحقوق، بمساعدة بعض الرجال منذ البداية.

بعد نيل الحقوق، لاحظنا ظاهرة مهمة: بعض الحركات النسوية تحولت من الدفاع عن الحقوق إلى محاولة فرض السيطرة وإعادة تعريف الأدوار خارج نطاق العدالة الطبيعية. نفس الظاهرة لوحظت في حركات بعض الأعراق المضطهدة في العالم، الذين لم يعرفوا التوقف بعد نيل حقوقهم. السبب هو غياب ميزان الحق بعد التحرر، فبدلاً من الحفاظ على العدالة والتوازن، أصبح البعض يطغى على الطرف الآخر.

الدرس الرئيس

الحق يجب أن تُطالب وفق العدالة والفطرة الطبيعية. المرأة لها حقوقها طالما هي امرأة تحافظ على طبيعتها ودورها الفطري، والرجل له حقوقه طالما يطالب بها بشكل مشروع. الطمع في جمع الأدوار المختلفة بين الرجل والمرأة يخل بميزان العدالة ويضر المجتمع.

أي محاولة لمساواة مطلقة أو جمع كل الأدوار هي خروج عن ميزان الحق وتدمير للتوازن الاجتماعي.

المساواة، العدالة، والتوازن الطبيعي

لا نقول ان المرأة غير قادرة على أداء الأعمال الشاقة مثل البناء أو الحفريات، لكنها غالباً بصعوبة أكبر كثيراً مقارنة بالرجل.

ولا نقول ان الرجل غير قادر على أداء أدوار تربوية أو حساسة عاطفياً، لكنه يحتاج جهداً أكبر كثيراً لتقليد حساسية المرأة الطبيعية.

القانون الطبيعي والفطرية الإلهية تمنح كل طرف ما يناسبه من قدرات ومهام، وأي محاولة لتجاوز هذا التوزيع العادل تخلق ظلماً للطرفين

احترام المرأة والاعتراف بدورها

المرأة تستحق كل الدعم والتقدير والاحترام والإجلال والإكبار، طالما تحافظ على طبيعتها وفطرتها. دعمها وحمايتها واجب على المجتمع كله، دون الحاجة لإجبارها على أدوار خارج فطرتها أو تحطيم التوازن الطبيعي بين الجنسين

الاحترام لا يُقاس بقدرتها على منافسة الرجل في كل مجال، بل بوجودها ودورها الحقيقي في الأسرة والمجتمع

خلاصة التكامل الطبيعي

العدالة الحقيقية هي الاعتراف بالحقوق، مع احترام الفطرة الطبيعية والقدرات الفردية لكل طرف، والحفاظ على التكامل بين الرجل والمرأة. أي محاولة لمساواة مطلقة أو فرض أدوار غير فطرية هو خروج عن ميزان الحق وتدمير للتوازن الاجتماعي.

المؤسسات النسوية العالمية والفروع العربية يجب أن تُقيّم على هذا الأساس: هل تحافظ على التكامل الطبيعي، أم تجاوزت حدود العدالة بمتطلبة المساواة الشكلية التي قد تضر المجتمع أكثر مما تنفع المرأة؟